التساهل في مسألة امن اليهود والعرب في المناطق المحتلة، وكذلك تجاه حرية الحركة على الطرقات». واضاف: «لا يمكن، ايضاً، الاساءة للابرياء، يهوداً وعرباً». واكد بيريس، ان سياسة الحكومة هي سياسة اليد اللينة تجاه المواطنين الهادئين، وسياسة اليد القاسية تجاه المحرضين (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٥/٢/٤).

وفي ختام الجلسة، رفعت التوصيات إلى اللجنة الوزارية، المقلصة، لشؤون الامن، المخولة باتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة، ولكن بعد عودة وزير الدفاع اسحق رابين من الولايات المتحدة (**المصدر نفسه**).

تباين في وجهات النظر العسكرية والسياسية

وفي هذا الاطار، عادت اوساط امنية فأكدت انه، وفقاً للمعطيات التي بين يديها، لا يمكن الحديث عن تعاظم موجة العمليات. وتعتقد هذه الاوساط، ان تم خلية فدائية واحدة «تطوف» في المنطقة، و تقوم بتنفيذ عمليات مختلفة، مثل القاء الزجاجات الحارقة والقنابل اليدوية. ومن الناحية الاحصائية، يتبين ان عدد العمليات في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، قد هبط. وتعتقد انه من الخطأ الربط بين انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان وبين احداث الضفة الغربية الاخيرة. غير ان الوزير يوسف شابير رفض وجهة النظر هذه واثنى على استجابة الحكومة لطلبه (**المصدر نفسه**).

اما الحاخام العنصري مئير كهانا، عضو كنيست عن حركة (كاخ)، فقد قام بجولة استفزازية سريعة، سيراً على الاقدام، في مدينة رام الله، بحماية قوات من الجيش، على اثر مقتل الجندي الاسرائيلي اهرون افيدار.

وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين، من جهته، اتهم الاردن بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية في تصعيد العمليات الفدائية الاخيرة، حيث قال: «لقد تحولت عمان الى مركز جديد للارهاب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٢/٦).

وفي اطار المناقشات والتصريحات الجارية حول الوضع في المناطق المحتلة، قال الناطق العسكري الاسرائيلي، الجنرال افراييم لابيد: «ان الدعاية العربية تحاول خلق الانطباع بأن حرب العصابات التي تدور رحاها في جنوب لبنان قد شجعت، كذلك، سكان المناطق المحتلة» (**هآرتس**، ١٩٨٥/٢/٧).

وفي جلسة الكنيست الخاصة التي عقدت لمناقشة تدهور الوضع الامني في المناطق المحتلة، تقدمت كل من كتلة (كاخ) وكتلة هتحياه باقتراح لحجب الثقة عن الحكومة بسبب فشلها في معالجة الوضع الامني في هذه المناطق. علقت عضو الكنيست غيئولا كوهين على تدهور الوضع الامني في هذه المناطق، فقالت: «لقد فقدنا السيطرة على المناطق المحتلة. انهم يستخفون بنا. ولماذا لا يستخفون، مادام تيار منظمة التحرير الفلسطينية يتنامى باطراد في هذه المناطق» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٥/٢/٦).

اما وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، فقد هدد، اثناء رده على المناقشة في الكنيست، باللجوء الى سياسة العقاب الجماعي والطرد وهدم المنازل... الخ، كما وعد بتكثيف الدوريات العسكرية والاجراءات الامنية في المناطق المحتلة. وقد تنازل اصحاب الاقتراح عن اقتراحهم بالاتفاق على رفع الموضوع للمناقشة في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست (**المصدر نفسه**).

وبهذا يقر رابين ومقدمو الاقتراح، صراحة، بتصاعد العمل العسكري الفلسطيني في المناطق المحتلة. وهذه الحقيقة تشكل احد اهم اسباب ردة الفعل الاسرائيلية، التي تحدثت عنها معظم تحليلات المراقبين والتقارير الصحفية. لقد برزت هذه الحقيقة بوضوح في تقرير رئيس هيئة الاركان في الجيش الاسرائيلي الجنرال موشى ليفي، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست: فقد اعترف ليفي، في تقريره، بوقوع ١٩٠٧ حوادث مناهضة لاسرائيل خلال الشهور العشرة الماضية، تركز معظمها في الضفة الغربية المحتلة، بينها ٢٥٠ حادثاً خلال شهر كانون الثاني (يناير) الماضي. وذكر التقرير ان بداية شهر شباط (فبراير) شهدت عدة عمليات، من ابرزها عملية رام الله، التي شكلت نقلة نوعية من حيث اداؤها واستخدام الاسلحة الرشاشة فيها. وتطرق التقرير، ايضاً، الى ما اكدته تحليلات الخبراء العسكريين الاسرائيليين الذين ابدوا اهتماماً بالغاً بما ذكرته قوات الامن الاسرائيلية التي عاينت مكان عملية اطلاق النار على سيارة الباص بالقرب من مدينة الخليل، فقد توصلت الجهات الامنية، عبر فحصها للظروف الفارغة، الى ان الفدائيين الفلسطينيين استخدموا بندقية من طراز ام ١٦، اضافة الى الكلاشنكوف، مما دفع هذه الجهات للربط بين اكتشاف شبكة لسرقة